

الأصول في النحو

وقالَ محمد بن يزيد : إنّما نظر إلى هذه الياءاتِ التي تقعُ في هذا المكانِ في الجمعِ فإنّ ذَا هيَ تقعُ لعللٍ .

إمّا أنّ تكونَ كانتُ في الواحدِ فرجعتُ في الجمعِ نحو : مَصْبَاحٍ ومَصَابِيحٍ وقِنْدِيلٍ وقِنْدَاذِيلٍ وجُرْمُوقٍ وجَرَامِيقٍ وإِمَّاءٍ وقعتُ لشيءٍ حُذفتِ النونُ لزيادتها شئتَ فجلتَها عوضاً وذلكَ قولُكَ في (مُنْطَلِقٍ) : مَطَالِقُ حُذفتِ النونُ لزيادتها شئتَ قلتَ (مَطَالِيقُ) فجئتُ بالياءِ عوضاً وذلكَ أنّ الكسرةَ تلزمُ هذا الموضعَ فوضعتُ العوضَ مِنْ جنسِ الحركةِ اللازمةِ فلمّا اضطرَّ أَدخلَ هذه الياءَ تابعةً للحركةِ وإنّ لم تكنْ للواحدِ وجعلَ الصورةَ بمنزلةِ ما عُوْضَ للكسرةِ منه وقد كانَ يستعملُ هذا في الكلامِ تشبيعاً للكسرةِ في غيرِ موضعِ العوضِ ولا الضرورةِ وذلكَ قولُكَ : دَانِقُ نُمَّ تقولُ : دَوَانِيقُ وتقولُ في جمعِ (خَاتِمٍ) : خَوَاتِيمُ .

الثاني : إجراؤهم الوصلَ كالوقفِ : .

مِنْ ذلكَ قولُهم في الشعرِ للضرورةِ في نَصَبِ (سَيْدُ سَبٍ وكَلَاكَلٍ) : رَأَيْتُ سَيْبًا وكَلَاكَلًا ولا يجوزُ مثلُ هذا في الكلامِ إلاّ أن يقولَ : رَأَيْتُ سَيْدُ سَبٍ كَلَا وكَلَاكَلًا وإنّما جازَ هذا في الضرورةِ لأنّ نَصَبَ كُنْتَ تقولُ في الوقفِ في الرفعِ والجرِّ : هَذَا سَيْدُ سَبٍ ومررتُ بِسَيْدُ سَبٍ فتثقلُ لتدلَّ على أنّ نَصَبَهُ متحركُ الآخرِ في الوصلِ لأنّ نَصَبَكَ إذا ثَقُلْتَ لم يحزْ أنّ يكونَ الحرفُ الآخرُ